الإمارات العربية المتحدة
وزارة الاقتصاد

اقتصاد الإمارات UAE Economy

مجلة إلكترونية فصلية تصدر عن وزارة الاقتصاد في دولة الإمارات العربية المتحدة

الربع الثاني | 2022

الإمارات الأولى إقليمياً في جذب مقار الشركات العالمية بنسبة 96%

وزارة الاقتصاد تطلق منصة إلكترونية لاتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة بين الإمارات والهند

لمساعدة القطاع الخاص على الاستفادة من الفرص التجارية والمزايا الاستثمارية التي تتيحها الاتفاقية

أطلقت وزارة الاقتصاد منصة إلكترونية جديدة خاصة باتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة بين دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية الهند، والتي جرى توقيعها تحت رعاية قيادتي البلدين في فبراير 2022، والتي تدخل حيز التنفيذ بداية من الأول من مايو 2022. وتتيح المنصة الإلكترونية للشركات والمستثمرين في دولة الإمارات، الراغبين في الاستفادة من المزايا التي توفرها الاتفاقية، إمكانية الوصول إلى جميع المعلومات المتعلقة بتلك الاتفاقية التاريخية والتي شهدت على بدء حقبة جديدة من التعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدين الصديقين.

وقال سعادة جمعة محمد الكيت، الوكيل المساعد لقطاع التجارة الخارجية في وزارة الاقتصاد: تقدم المنصة لأصحاب المصلحة من القطاع الخاص والشركات في دولة الإمارات المهتمين بتعزيز أعمالهم التجارية والاستثمارية مع الهند، جميع المعلومات اللازمة في هذا الصدد، وتعرفهم بالفرص والمزايا التجارية والاستثمارية التي توفرها هذه الاتفاقية التاريخية».

وأضاف سعادته: «تعزز هذه القاعدة المعرفية المتكاملة استفادة المصدرين والموردين والمستثمرين ورجال الأعمال والمبتكرين والمواهب من الاطلاع على الفرص الجديدة تحت مظلة الاتفاقية، وتعزز قدرتهم بالتالي على تطوير استراتيجيات توسعية محددة تركز على السوق الهندي».

حضور إماراتي وعالمي

وتوفر المنصة معلومات مفصلة حول جميع فصول الاتفاقية الثمانية عشر، وتحدد الخطوات البسيطة التي يمكن أن تقوم بها الشركات في الإمارات لبدء علاقتها التجارية مع الهند أو التوسع بها، إضافة إلى أنها تتيح تفاصيل شاملة وواضحة لكل قطاع على حدة، فيما يخص هياكل التعريفات وقواعد المنشأ والمعاملة التفضيلية والإجراءات الجمركية والتجارة الرقمية والدعم الخاص بالشركات الصغيرة والمتوسطة، مما سيساعد أصحاب المشاريع على تحديد القواعد والتعريفات التي تنطبق على قطاعات أعمالهم ومنتجاتهم، والشهادات التي يجب الحصول عليها لدخول السوق الهندية بموجب اللوائح الجديدة. ويمكن للراغبين في الاستفادة من الخدمات التي تقدمها المنصة الوصول إليها عبر الرابط التالي: (https://www.moec.gov.ae/cepa)

وجاء إطلاق وزارة الاقتصاد لهذه المنصة الإلكترونية في إطار خطة تفعيل اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة بين دولة الإمارات والهند، بهدف تزويد القطاع الخاص بالأدوات والمعرفة والمعلومات التي يحتاجها لتعميق العلاقات التجارية مع الهند التي تمثل خامس أكبر اقتصاد في العالم، والمساعدة في زيادة حجم التجارة البينية غير النفطية إلى ١٠٠ مليار دولار سنوياً في غضون خمس أعوام.

وجرى تعيين فريق من الخبراء للرد على استفسارات القطاع الخاص والمستثمرين كافة بشأن المعلومات المتعلقة بالاتفاقية وتوضيح بنودها، كذلك إبلاغ الشركات بالعديد من المعالجات التجارية التي تتضمنها الاتفاقية، ويضم الفريق عدداً من الخبراء المعنيين من غرفتي أبوظبي ودبي، ودائرة الاقتصاد والسياحة في دبي.

وتعتزم وزارة الاقتصاد خلال الفترة المقبلة عقد سلسلة لقاءات مع الشركات الحكومية والشركات العائلية والشركات الدولية الكبرى لمساعدتهم على تكوين فهم أوسع لتفاصيل خفض الرسوم الجمركية وإلغائها، والتي تغطي 80% من المنتجات المشمولة بالاتفاقية. وسيتم أيضاً تنظيم ورش عمل لضمان معرفة كل شركة ناشئة ومؤسسة بما يجب القيام به للاستفادة من الفرص الهائلة للاتفاقية

مقال

من التجارة البينية إلى الرقمية ... شراكة لأجل المستقبل

بقلم معالي عبدالله بن طوق المري
وزير الاقتصاد

تجاوزت دولة الإمارات ودولة إسرائيل التوقعات للمرة الثانية في عامين، بالتوقيع على اتفاقية شراكة اقتصادية شاملة. وتعكس هذه الاتفاقية المهمة إيماننا العميق بأن مستقبل السلام والازدهار والاستقرار في الشرق الأوسط لا يمكن تحقيقه إلا عبر التعاون وتنفيذ المشاريع بشكل مختلف.

وكخطوة جديدة تعقب الاتفاق الإبراهيمي للسلام، ستؤسس اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة بين دولة الإمارات ودولة إسرائيل نموذجا جديدا من التعاون البناء للمنطقة ككل، وستسرّع النمو، في ظل تخطي البلدين لجائحة كوفيد-19وتطلعهما إلى المرحلة التالية من النمو.

ولا شك في أنه بعد زيادة التجارة البينية غير النفطية إلى مستوى قياسي بلغ 1.4 مليار دولار عام 2021، يمكن لهذه الاتفاقية أن تحفز التبادل التجاري بين دولة الإمارات ودولة إسرائيل لتتجاوز 5 مليارات دولار خلال العام الجاري ومضاعفة هذا الرقم في غضون خمس سنوات أخرى. كما تسهم هذه الاتفاقية في الوصول إلى هدف مضاعفة الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات بحلول عام 2030 بالتوازي مع خطط تحفيز نمو الاقتصاد الوطني وفقاً لمبادرات ومشاريع الخمسين.

وتوفر الاتفاقية العديد من الفرص الاقتصادية التي تتمحور حول تيسير حركة البضائع والاقتصاد الرقمي والتجارة الإلكترونية والأمن الغذائي والمائي وتعزيز أمن الطاقة في المنطقة، كما توفر الاتفاقية فرصاً لرجال الأعمال للاستثمار وفتح آفاق جديدة للنمو وتحقيق وصول أسرع وأسهل إلى الأسواق. ومن جانب آخر، ستحرر الاتفاقية الإمكانات غير المستغلة فيما يتعلق بتدفق البيانات عبر الحدود، وتوطين المعرفة، وتعزيز استخدام البلوك تشين وتطبيقات الثورة الصناعية الرابعة.

حيث أن هذه الاتفاقية لم يتم تصميمها وفقا لاحتياجات الحاضر فقط، إنما لتلبي احتياجات الأجيال القادمة في منطقة الشرق الأوسط أيضاً.

وإدراكاً لقوة الاقتصاد الرقمي في البلدين، تمت صياغة الاتفاقية بعناية لضمان استفادة الطرفين من توسيع نطاق التكنولوجيا الجديدة في العقود المقبلة.

مقال

لقد احتضنت الدولتان مجموعة من أنجح الشركات المليارية التكنولوجية في المنطقة، ومنها تطبيقا كريم وويز اللذان استحوذت عليهما أوبر وغوغل على التوالي. من المعروف أن دولة إسرائيل يُطلق عليها موطن المشاريع الناشئة (Start-up nation)، كما أن دولة الإمارات هي موطن لنمو الشركات الناشئة في المنطقة (Scale-up nation)، وقد شهدنا بالفعل عدداً من الشركات الإسرائيلية التي اختارت الانطلاق والتوسع من دولة الإمارات إلى العالم، منها شركات متخصصة في قطاعات تكنولوجية متقدمة.

ولذلك فإن هذه الاتفاقية تم تأسيسها على نقاط القوة المشتركة بيننا، بصفتنا مركزين رائدين للشركات الناشئة في العالم خارج منطقة وادي السيليكون. سيوفر التعاون بين الدولتين منصة انطلاق للشركات المبتكرة، واستقطاب رؤوس أموال جديدة وفتح آفاق جديدة في مجالات العلوم والتكنولوجيا وريادة الأعمال، وإنتاج المزيد من الشركات المليارية التكنولوجية خلال السنوات المقبلة.

كما ستساهم الاتفاقية في تنمية قطاعات اقتصاد المستقبل ومن أبرزها اقتصاد الفضاء، وقد أعلنا مسبقاً عن خطط للتعاون في مهمة «بيرشيت 2» التي ستضع الخبرات المتراكمة في قطاع الفضاء بالبلدين جنباً إلى جنب للوصول إلى سطح القمر، بالإضافة إلى العديد من الفرص الأخرى للتعاون في هذا القطاع الحيوي.

وعلى سبيل المثال، فإن مشاركة بيانات الأقمار الصناعية لاستشعار الأرض عن بعد، تمكن الدولتين من معالجة قضايا الأمن الغذائي والمائي بشكل أفضل. وسيساعد التعاون في هذا المجال على تحسين فهمنا واستجابتنا لمجموعة متعددة من التحديات المناخية، ما يمنحنا معلومات مهمة يُمكننا من خلالها زيادة إنتاج المحاصيل وتعزيز المرونة البيئية، إلى جانب فوائد أخرى ستخدم البلدين والمنطقة.

وكونها ثاني اتفاقية شراكة اقتصادية شاملة توقعها دولة الإمارات، فإنها ستوفر منافع اقتصادية كبيرة لكلا البلدين. وبفضل إلغائها للرسوم الجمركية على البضائع أو خفضها بنسبة تصل إلى 96%، فإنها ستحسن النفاذ إلى الأسواق بشكل كبير، وستعزز التدفقات الاستثمارية

بشكل يُماثل اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة الموقعة مع جمهورية الهند. وستساعد الاتفاقية كذلك على تعزيز التعافي الاقتصادي وإضافة 1.9 مليار دولار إلى الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات بحلول العام 2030.

وفي ظل التحديات التي تفرضها السياسات الحمائية والأحادية على استقرار التجارة العالمية، ستعمل دولة الإمارات ودولة إسرائيل معاً على تنسيق الجهود لاستعادة الثقة في إطار متعدد الأطراف يتحلى بالشفافية وقائم على قواعد محددة من أجل تحقيق الرخاء المتبادل، وتدرك الدولتان أن ترسيخ أواصر التعاون الاقتصادي لم يكن أبداً بمثل هذه الأهمية لاستقرار المنطقة.

وفي ظل احتضان منطقة الشرق الأوسط لأكثر من 100 مليون نسمة من الشباب، فإن هذه المنطقة تتمتع بأكبر شريحة ديموغرافية شابة في تاريخها. لذا فمن الأهمية الاضطلاع بسياسة حكيمة وعملية لضمان حصول الأجيال القادمة التي تشكل نصف حجم سكان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، على فرصة للنجاح والازدهار.

وتنبع أهمية هذه الاتفاقية من أنها اتفاقية للمستقبل، وتخدم مصلحة الشباب، هي اتفاقية الأمل والفرص، اتفاقية تمنح الشركات الناشئة ورواد الأعمال وأصحاب المشاريع والموظفين والمهنيين الثقة بأن مستقبلهم سيكون أفضل وبأن أحلامهم يمكن تحقيقها. ونتطلع إلى هذه الاتفاقية لتُساهم في خلق مسار جديد من الاستقرار والازدهار يعود بمنافع إيجابية كبيرة على المنطقة والعالم.

الجسر التجاري الجنوبي – الجنوبي يُدشن عمله بتوقيع الشراكة الاقتصادية الشاملة بين الإمارات وإندونيسيا

بقلم معالي عبدالله بن طوق المري | وزير الاقتصاد

وقعت دولة الإمارات وجمهورية إندونيسيا اتفاقية شراكة اقتصادية شاملة من شأنها زيادة حجم التجارة البينية إلى 10 مليارات دولار سنوياً في غضون خمسة أعوام مقبلة، كما تُدشن اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة بين البلدين للممر التجاري الجنوبي-الجنوبي وتسهم في بناء مستقبل أكثر إشراقاً للاقتصاد الآسيوي. وهي ثالث اتفاقية من نوعها توقعها الدولة بعد كل من الهند وإسرائيل، ولكنها أول اتفاقية تُبشر بإطلاق العنان للإمكانات الكامنة للاقتصاد الإسلامي، حيث تُعد إندونيسيا واحدة من أكبر أسواق العالم فيما يتعلق بمنتجات وخدمات الحلال.

إضافة إلى ذلك، فإن إندونيسيا هي رابع أكبر دولة في العالم من حيث عدد السكان وأكبر اقتصاد في جنوب شرق آسيا . ومع ضم هذه الاتفاقية إلى كل من اتفاقية الشراكة مع الهند، ثاني أكبر دولة في العالم من حيث عدد السكان ويمثل المسلمون شريحة مهمة منهم، إلى جانب تركيا - التي أحرزنا معها تقدمًا كبيراً ومن المنتظر التوقيع خلال الفترة المقبلة- فستكون أمامنا سوق مفتوحة تعدادها أكثر من 1.7 مليار مستهلك- أي أكثر من خمس سكان العالم. وتلك الدول تتمتع بنمو سكاني قوي، خاصة على صعيد الطبقة الوسطى، وهو ما يخلق كماً هائلاً من الفرص التجارية والاستثمارية ولاسيما على صعيد الأنشطة والمجالات المرتبطة بالاقتصاد الإسلامي والمنتجات الحلال التي تشهد طلبا متزايدا في تلك الأسواق.

إذ يمثل الاقتصاد الإسلامي اليوم أحد أسرع الاقتصادات نموًا في العالم، ومن المتوقع أن تصل قيمته إلى 3.2 تريليون دولار بحلول عام 2024. ويرجع ذلك إلى النمو المتزايد لعدد السكان المسلمين، والذي يُقدر أن تصل نسبتهم إلى ما يقرب من 30 في المائة من سكان العالم بحلول منتصف القرن الحالي أي ما يعادل 2.6 مليار نسمة، وبطبيعة الحال فإن النمو المتسارع لهذا السوق الاستهلاكي الواعد يُقابله زيادة في حدة المنافسة على توفير السلع والخدمات المرتبطة به.

وباعتبار أن دولة الإمارات واندونيسيا من الدول الإسلامية وتتمتعان بتاريخ تجاري قوي مبني على مفترق طرق تجارية إقليمية، فإن اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة التي تم توقيعها بين الإمارات وإندونيسيا، تعكس مصالحنا وقيمنا وطموحاتنا المشتركة، وسوف تُحقق هذه الاتفاقية ميزة تنافسية للبلدين بالقطاعات الحالية والمستقبلية للاقتصاد الإسلامي، وذلك من خلال تسهيل الاستثمار والتمويل والتجارة في السلع والخدمات التي تساهم في تطوير هذا الاقتصاد الواعد.

مقال

لقد جاءت دولة الإمارات في المرتبة الأولى كأكبر متلقي للاستثمارا الأجنبي المباشر على صعيد العالم الإسلامي خلال العام الماضي، حيث سجلت الدولة أعلى نسبة في حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إليها، وهو ما يترجم المكانة التي تتمتع بها كوجهة عالمية آمن ومستقرة وجاذبة للأعمال وتحظى بثقة المستثمرين. كما أن توافر بنية تحتية عالمية المستوى بالدولة وشبكة علاقات تجارية نشطة مع مختلف أسواق العالم عن طريق البر والبحر والجو، ما يجعل من دولة الإمارات بوابة مثالية لوصول السلع والبضائع الإندونيسية إلى ملايين المستهلكين الجدد. وبالمقابل فإن المصدرين بالدولة سيستفيدون من إزالة قيود سلاسل التوريد وإنشاء شبكات جديدة لتدفق الخدمات والمنتجات الحلال إلى السوق الأسيوي بدءا من الخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية وصولا إلى الأغذية والملابس وغيرها من الفرص غير المسبوقة في هذا الاقتصاد سريع النمو.

هذه الفرص كانت سبباً ضمن أسباب أخرى عديدة جمعتنا في جاكرتا العام الماضي لبدء محادثات اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة بين البلدين، والتي تكللت بالنجاح مع توقيع الاتفاقية الأسبوع الماضي بأبوظبي، وبحضور صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان رئيس الدولة «حفظه الله»، وفخامة جوكو ويدودو رئيس جمهورية إندونيسيا. إن هذه الاتفاقية ترتكز على أساس قوي من التعاون الاقتصادي، وقد سجلت التجارة الخارجية غير النفطية بين البلدين زيادة تصل إلى 44 في المائة خلال الربع الأول من العام الجاري، ومن المرجح أن تسجل أرقام التجارة البينية بنهاية العام 2022 معدلات نمو تفوق أرقام ما قبل الجائحة العالمية.

وعلى صعيد الاستثمارات، فإن الأرقام الحالية تُشير إلى استثمار إندونيسيا أكثر من 10 ملايين دولار في دولة الإمارات حتى نهاية 2019، فيما بلغت الاستثمارات الإماراتية في إندونيسيا ما يصل إلى 176 مليون دولار. ولكن هذه الأرقام ستشهد قفزة نوعية خلال المرحلة المقبلة في ضوء تعهد دولة الإمارات لاستثمار 10 مليارات دولار في هيئة الاستثمار الإندونيسية الجديدة، والتي ستعمل هذه الاتفاقية على تسريع هذه المشاريع في القطاعات ذات الأولوية مثل الزراعة والطاقة والبنية التحتية والخدمات اللوجستية. كما ستشجع التعاون المستقبلي في السياحة وريادة الأعمال والرعاية الصحية والتكنولوجيا النظيفة والمتجددة.

وبينما تواصل دولة الإمارات بناء اقتصاد رقمي طموح من خلال تطوير المدن الذكية واعتماد البلوك تشين وطرح خدمات الجيل الخامس والتركيز بشكل أكبر على تطبيقات الثورة الصناعية الرابعة، يمكننا العمل مع إندونيسيا على تحقيق تقدم تكنولوجي سريع. وستستفيد صناعات التخزين والخدمات اللوجستية فيها على وجه الخصوص من الخدمات الرقمية التي يمكن لشركاتنا تقديمها. ويمكن أيضًا تحقيق مكاسب في الأتمتة والذكاء الاصطناعي والحوسبة السحابية والطباعة ثلاثية الأبعاد.

إن توقيع الاتفاقية هو بداية لمرحلة جديدة من التعاون، وسوف نعمل على سرعة تنفيذها، ونأمل قبل الاجتماع القادم الذي سيجمع قادة البلدين في نوفمبر خلال القمة السابعة عشرة لمجموعة العشرين في بالي، أن تكون هذه الاتفاقية قد دخلت موضع التنفيذ. سنواصل حوارنا مع القطاع الخاص لتحفيزهم على الاستفادة من المزايا التي تقدمها هذه الاتفاقية ومثلما فعلنا في اتفاقيتي الشراكة الاقتصادية الشاملة بين الإمارات وكل من الهند وإسرائيل، فإن جهودنا لن تتوقف، وسنواصل العمل لتعزيز مكانة دولة الإمارات كبوابة عالمية للسلع والخدمات. وجسراً يربط بين أفريقيا وآسيا وأوروبا ويدفع عجلة النمو الاقتصادي والعمل على توظيف الجيل التالي من التكنولوجيا الرقمية لخلق فرص نمو جديدة.

إن فتح الممر التجاري الجنوبي-الجنوبي، وبناء طريق تجاري جديد باستخدام التكنولوجيا الرقمية، سيسهل على المستوردين والمصدرين الإماراتيين ممارسة الأعمال التجارية مع أكبر اقتصاد في جنوب شرق آسيا، بالتزامن مع استمرار جهود التعافي والانتقال إلى الخطوة التالية من النمو العالمي.

التجارة العالمية في ظل التقلبات الدولية الراهنة

بقلم: معالي الدكتور ثاني بن أحمد الزيودي
وزير دولة للتجارة الخارجية والوزير المكلف
بملف استبقاء واستقطاب المواهب

أضعفت الجائحة العالمية التي اندلعت قبل أكثر من عامين، ولم يزل تأثيرها قائماً، التجارة العالمية إلى حد بعيد، من دون أدنى شك، فبحسب مرصد التجارة العالمية، التابع لمكتب تحليل السياسات الاقتصادية الهولندي، انخفض حجم التجارة في عام 2020، إلى مستويات غير مسبوقة منذ عام 2012، وذلك عندما كان الاقتصاد يعاني لتخطي الصدمات الناجمة عن الأزمة المالية العالمية.

ووفقاً لحسابات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، انخفضت قيمة المنتجات المصدرة من دول المنظمة بنسبة 8.2 % خلال عام 2020، بينما انخفضت قيمة صادرات الخدمات بنسبة 16.7 %، وذلك إلى حد كبير، بسبب التوقف شبه الكامل لقطاع السفر والسياحة.

وقد شكّلت الاضطرابات التي أصابت سلاسل التوريد، مصدر قلق كبيراً، مع ارتفاع تكاليف الشحن، وتعطل الموانئ، والتأخر العام في دورات الإنتاج، الذي عصف بنموذج التصنيع والتوزيع الحالي. كما تأثرت كل حلقات السلسلة، بدءاً من القيود المفاجئة، على توريد المواد الخام، ووصولاً إلى تقليص الإنتاج وتسليمه، ما يعني وجود مشكلة في «التوريد»، تماثل مشكلة «السلسلة».

وشهدنا حدوث ذلك مع منتجات متنوعة، بداية من أشباه الموصلات، التي أثر عدم توفرها على قطاعي الإلكترونيات الاستهلاكية والسيارات الكهربائية المزدهرين، وصولاً إلى الفواكه والخضراوات التي واجه تصديرها تحديات كبيرة، ما انعكس سلباً على المزارعين، والمجتمعات التي يعتمدون عليها، خصوصاً في العالم النامي

وأبرزت الجائحة العالمية، بوضوح هشاشة نظام التجارة العالمي الحالي، ومدى اعتماد مختلف الدول على الواردات بالكامل تقريباً، باستخدام سلاسل التوريد العابرة للحدود. وبدلاً من تعزيز أو تنويع سلاسل التوريد، شهدنا تركيزاً مفرطاً على الإنتاج المحلي، وفي حالات

معينة، انعزالية متصاعدة، تصبح التجارة في ظلها أداة سياسية. ويسهم في تحفيز ذلك الاتجاه، استمرار الصراع الدائر في أوكرانيا، التي تعد واحدة من أكبر الدول المصدرة للحبوب في العالم.

ورغم التحديات السابقة، لا بد من تذكير أنفسنا بفوائد التجارة العالمية، إذ تزيد قدرة الدول على التطور، وتتيح الوصول إلى أسواق وعملاء وأفكار ومواد خام جديدة. وتمتلك الشركات من خلالها مزيداً من الفرص، لتنويع الإيرادات وتوسيعها، وخلق فرص العمل، وتقليص المخاطر، بينما يستفيد المستهلكون من خيارات أوسع، وأسعار أقل، ومنتجات جديدة ومبتكرة. ويمكن القول إنه يستحيل النمو المالي والاجتماعي والفكري دون التجارة، خصوصاً في العالم النامي، الذي تنمو فيه الدول ذات السياسات التجارية الليبرالية بصورة أسرع من نظيراتها المنعزلة والحمائية، وفقاً لصندوق النقد الدولي

ولطالما أدركت دولة الإمارات ذلك الأمر، نظراً لموقعها الساحلي، وكونها بوابةً رئيسة للأسواق الإقليمية،التي تحتاج إلى العديد من السلع والبضائع، كنا دوماً دولة تتطلع إلى التعاون مع الخارج، وتربطنا مدننا الساحلية بالشرق الأوسط ككل، وشبه القارة الهندية. لذا، أصبحت التجارة نقطة محورية، ضمن أجندتنا الاقتصادية الطموحة الجديدة، التي تبلورت عبر مشاريع الخمسين في سبتمبر الماضي.

وصُممت مبادرات مشاريع الخمسين للاستعداد للتحديات الاقتصادية في الخمسين عاماً المقبلة، ودفع عجلة التعافي من كوفيد 19، وتركز على تسريع التحول الصناعي، والاستفادة من تكنولوجيا الثورة الصناعية الرابعة، وإعادة توجيه مشتريات القطاع الحكومي، وبعض القطاع الخاص، إلى الاقتصاد المحلي، والارتقاء بمستوى قوانين التأشيرات والإقامة والعمل لدينا ومراجعتها.

إن مشاريع الخمسين، تسعى إلى تأسيس جيل جديد من الاتفاقيات التجارية والاستثمارية القوية، مع أهم الشركاء العالميين لدولة الإمارات، إذ ستسهم هذه الاتفاقيات الثنائية في تحفيز النمو الاقتصادي المستدام على المدى البعيد، وترسيخ مكانة دولة الإمارات، مركزاً اقتصادياً عالمياً. وقمنا حتى الآن، بتوقيع أول اتفاقيتين للشراكة الاقتصادية الشاملة، وهما في واقع الأمر، أول اتفاقيات تجارية ثنائية لنا على الإطلاق، وذلك مع كل من الهند، التي تعتبر سادس أكبر اقتصاد في العالم، وإسرائيل. ومن شأن هاتين الاتفاقيتين، أن تضيفا أكثر من 40 مليار درهم إلى الناتج المحلي الإجمالي، خلال العقد القادم، من خلال خفض الرسوم الجمركية أو إزالتها، والتخلص من العوائق الفنية أمام الأنشطة التجارية، وزيادة التدفقات الاستثماري

ومن المنتظر توقيع المزيد من الاتفاقيات، فالمحادثات جارية حالياً مع كل من إندونيسيا وتركيا وكولومبيا، فضلاً عن وجود اهتمام كبير من عدة شركاء تجاريين واستثماريين آخرين. ونتيجة لهذه الجهود، يُتوقع أن تنمو صادراتنا بأكثر من 6 % سنوياً، وفقاً لبنك ستاندرد تشارترد، لتتجاوز قيمتها الإجمالية 1.1 تريليون درهم، بحلول عام 2030. وستصبح الإمارات بفضل ذلك، محركاً أساسياً للنمو التجاري العالمي.

إننا نؤمن في هذا السياق، بضرورة أن تتبع دول أخرى، وخصوصاً الدول النامية، نهجاً مماثلاً، إذ لم يعد الوقت مناسباً للحمائية، أو الانكفاء على النفس، بل يجب على تلك الدول، أن تستغل الفرصة، وأن تفتح اقتصاداتها أمام العالم، وأن تحسّن بنيتها التحتية اللوجستية، وأن تعزز اندماجها في المنظومة التجارية العالمية، لتحصد بذلك تعافياً اقتصادياً أسرع، وأكثر استدامة وشمولية.

وفي ظل ما ذكرناه، حان الوقت لتبني نهج جديد لحوكمة التجارة العالمية. فبعد أن قادت التوترات التجارية المتنامية في ثمانينيات القرن الماضي، إلى إعادة هيكلة المنظومة التجارية العالمية في التسعينيات، ثمة حاجة الآن إلى منظومة أخرى، تضمن قواعد شفافة وقابلة للتنبؤ في عصر التجارة الرقمية، وتدفق البيانات عبر الحدود والحمائية المتزايدة في مجالات مثل حقوق الملكية الفكرية.

ولا تزال منظمة التجارة العالمية، التي تأسست في عام 1995، بحاجة إلى مواكبة تطورات العصر. وتواجه كفاءة هذه المنظمة ثلاثة عوائق رئيسة، هي عدم القدرة على مراقبة كيف يطبق أعضاؤها قواعد التجارة، والخلل الذي يعاني منه جهاز الاستئناف التابع للمنظمة، ومهامه المتمحورة في تسوية المنازعات، وفشل المنظمة في وضع إطار مناسب للتجارة الرقمية حتى الآن.

ويتم حالياً حل هذه المسائل بشكل ثنائي، أو متعدد الأطراف، كما هو الحال في شراكاتنا الاقتصادية الشاملة، التي تشمل فصولاً خاصة بتسوية النزاعات والتجارة الرقمية. وتسعى الولايات المتحدة واليابان كذلك، إلى تعزيز تحالفهما الاقتصادي، ليشمل التطوير السريع للاقتصاد الرقمي. لكن بالنظر إلى الأثر الإجمالي، ولتحقيق العدالة، أصبح لزاماً على منظمة التجارة العالمية، أن تضع قواعد جديدة لاستيعاب هذا المجال الحيوي.

ونحن نؤمن بأن التكنولوجيا قادرة على تحقيق حقبة جديدة من النمو التجاري المستدام، الذي يحمي مصالح الدول النامية ويلبيها. إن الخدمات الرقمية المدعومة بالدفعات الإلكترونية والوثائق الرقمية وتقنيات الذكاء الاصطناعي والبلوك تشين وإنترنت الأشياء، تشكل بداية لحقبة جديدة من الفرص، فقد قفز نصيب الخدمات الرقمية في عام 2020، إلى 64 % من إجمالي صادرات الخدمات، مقارنة بـ 52 % في عام 2019. لكن هذا القطاع لن ينجح بشكل كامل، إذا استمرت سياسات توطين البيانات والفجوات التنظيمية في الدفعات الرقمية في خلق العوائق.

لقد حرصنا على طرح هذه الأفكار، خلال المؤتمر الوزاري الثاني عشر لمنظمة التجارة العالمية، وعملنا على الضغط للوصول إلى نهج جماعي، حيال التعامل مع القضايا المؤثرة في التجارة العالمية. وتقوم مقاربتنا في هذا الصدد، على إقناع المجتمع الدولي، بأن وجود منظومة تجارية متكاملة ومتعددة الأطراف، يشكل حافزاً للنمو، والتنمية، وخلق الوظائف، والحد من الفقر، والحراك الاجتماعي. ومع استمرارنا في مجابهة التحديات الاقتصادية القائمة، يجب التركيز على أن تلبي هذه المنظومة احتياجات الاقتصاد العالمي الجديد، والمعتمد على التقنيات الرقمية. ونحن في دولة الإمارات، جاهزون تماماً لتأدية

تبوأت المرتبة 17 عالمياً في الاستثمارات الصادرة بإجمالي 22.5 مليار دولار وبنمو 19%

الإمارات الأولى عربياً والـ 19 عالمياً

في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بحسب تقرير الأونكتاد 2022

جذبت الدولة استثمارات أجنبية مباشرة بقيمة 20.7 مليار دولار في 2021 بنمو 4% عن 2020.. وجاءت الأولى على مستوى غرب آسيا والشرق الأوسط وشمال إ فر يقيا

الإمارات تستحوذ على 40% من الاستثمارات الواردة إلى الدول العربية.. و37% من تلك الواردة إلى غرب آسيا.. و31% من التدفقات الواردة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

رصيد الاستثمار الأجنبي الوارد إلى الدولة ينمو 14% في نهاية عام 2021 ويصل إلى 171.6 مليار دولار

الإمارات حلت في المرتبة الخامسة عالمياً في عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة المُعلن عنها، حسب الوجهة في عام 2021 بعدد 535 مشروعاً

43% من الاستثمارات العربية الصادرة للعالم إماراتية.. والدولة تستحوذ على 40% من صادرات غرب آسيا و40% أيضاً من صادرات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للأسواق العالمية

قطاع النفط والغاز والطاقة يستحوذ على 59% من الاستثمارات الواردة للدولة.. ويليه التكنولوجيا والاتصالات بنسبة 10% و7% للقطاع المالي و7% للعقارات و6% للصحة و5% للتصنيع

الصناعة تحقق أكبر نمو في حجم الاستثمارات الواردة في 2021 مقارنة بعام 2020 وبنسبة 13%.. تليها الصحة التي حققت نمواً بنسبة 9% ثم التكنولوجيا بنمو 6% ثم العقارات 4%

تعافي التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2021 إلى مستويات ما قبل الوباء لتصل إلى 1.6 تريليون دولار بزيادة 64%

حلت دولة الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الأولى عربياً والـ 19 عالمياً، من حيث قدرتها على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، بحسب تقرير الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي للعام 2022 الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية «الأونكتاد». كما تبوأت الدولة المرتبة 17 عالمياً في تدفقات الاستثمارات الصادرة إلى دول العالم بإجمالي 22.5 مليار دولار وبنسبة نمو 19% عن العام 2020.

وقال معالي عبد الله بن طوق المري، وزير الاقتصاد، في هذا السياق، إن النتائج والمؤشرات الإيجابية التي أوردها التقرير تؤكد أن دولة الإمارات تسير بخطى ثابتة نحو تحقيق أهدافها الطموحة بتعزيز الاقتصاد الوطني وضمان تنافسيته عالمياً، في ضوء دعم وتوجيهات القيادة الرشيدة، وتماشياً مع مستهدفات ومبادئ الخمسين ومحددات مئوية الإمارات 2071، مؤكداً معاليه أن الجهود الوطنية لتطوير جاذبية بيئة الاستثمار في الدولة وتهيئة ممكنات النمو للاستثمار الداخل والخارج في الدولة هي جهود متواصلة وفق خطط وطنية متكاملة تهدف لترسيخ مكانة الدولة على خريطة الاستثمار العالمي.

وأضاف معاليه: «إن التقدم الذي وثقه التقرير يضاف إلى سلسلة الإنجازات التي حققتها دولة الإمارات خلال الآونة الأخيرة بفضل رؤية وتوجيهات قيادتها الرشيدة، بداية من سرعة تعافيها من آثار جائحة كوفيد-19، وتحقيقها نمواً هو الأعلى على مستوى المنطقة في ناتجها المحلي الإجمالي وبنسبة بلغت 3.8%، مروراً بإطلاقها مشاريع الخمسين والمبادرات الاستراتيجية المتكاملة التي تهدف لدفع عملية النمو الداخلي والخارجي للدولة وفق مستهدفات طموحة ومسار تنموي طويل المدى، تصب جميعها في زيادة جاذبية بيئة الاستثمار في الدولة، وفي الوقت نفسه تمكين

وتنمية الاستثمارات الإماراتية الصادرة لجميع أسواق العالم، ومن بينها قمة إنفستوبيا العالمية للاستثمار التي تهدف لترسيخ مكانة الإمارات في عالم استثمارات المستقبل والاقتصاد الجديد وتستهدف استقطاب 550 مليار درهم من الاستثمار الأجنبي حتى 2030».

الاستثمار في دولة الإمارات تحقق تطورات متتالية في ضوء دعم وتوجيهات القيادة الرشيدة، مؤكداً أن التقرير يعكس التنافسية العالية والمتزايدة التي يحققها المناخ الاستثماري الجاذب في الإمارات، بفضل التشريعات والقوانين المرنة التي استحدثتها الدولة في ضوء مستهدفات ومبادئ الخمسين، والمبادرات التحولية التي ساهمت في تنمية ممكنات الاستثمار في الدولة، ومن أبرزها إتاحة التملك الأجنبي للاستثمارات والمشاريع بنسبة 100%، وبرنامج الاتفاقيات الاقتصادية العالمية الذي يعزز الشراكات التجارية والاستثمارية للدولة مع مجموعة واسعة من الأسواق الإقليمية والعالمية الاستراتيجية، والمبادرات المتعددة في تنمية وتنويع الصادرات وتطوير منظومة ريادة الأعمال والملكية الفكرية والابتكار ومنظومة الإقامة بما يعزز جاذبية الدولة للمواهب والمبدعين وللاستثمار في المشاريع الناشئة والمبتكرة.

وأوضح التقرير الذي يرصد نتائج الاستثمار الأجنبي المباشر لعام 2021 في دول العالم مقارنة مع 2020، أن دولة الإمارات جذبت استثمارات أجنبية مباشرة في عام 2021 تصل قيمتها إلى 20.7 مليار دولار أمريكي بنسبة نمو 4% عن العام 2020، لتتصدر المرتبة الأولى عربياً مستحوذة على 40% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة إلى مجموعة الدول العربية، والبالغة 52.9 مليار دولار أمريكي.

وشملت الاستثمارات الواردة إلى الدولة العديد من القطاعات والأنشطة الاقتصادية الحيوية، حيث استحوذ قطاع النفط والغاز والطاقة على 59% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدولة، يليه قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بنسبة 10%، واستقطب قطاع الخدمات المصرفية والمالية والتأمين م ا نسبته 7% من الإجمالي، مقابل 7% أيضاً لقطاع العقارات وأنشطة الإدارة والتطوير، و6% لقطاع الرعاية الصحية، و5% لقطاع التصنيع.

وشهدت العديد من القطاعات نمواً في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال عام 2021 مقارنة بعام 2020 بنسب متفاوتة، حيث حقق قطاع التصنيع أكبر قفزة نمو خلال فترة المقارنة وبنسبة 13%، بينما حقق القطاع الصحي نمواً بنسبة 9%، وقطاع الاتصالات والتكنولوجيا نمواً بنسبة 6%، فيما شهد كل من قطاع العقارات نمواً بنسبة 4%، والطاقة 3%، والخدمات 2%.

إلى ذلك، حلت دولة الإمارات في المرتبة الأولى على مستوى منطقة غرب آسيا، مستحوذة على ما نسبته 37% من إجمالي التدفقات الواردة إلى المنطقة والبالغة 55.5 مليار دولار، والمرتبة الأولى أيضاً على مستوى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مستحوذة على نحو 31%، من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى هذه المنطقة والبالغة 66.6 مليار دولار.

وبحسب التقرير، فقد بلغ الرصيد التراكمي للاستثمار الأجنبي الوارد إلى الدولة في نهاية عام 2021، ما مجموعه 171.6 مليار دولار محققاً نسبة نمو 14% مقارنة برصيد عام 2020 والذي بلغ في حينها 151 مليار دولار تقريباً.

وأشار التقرير إلى أن دولة الإمارات حلت في المرتبة الخامسة عالمياً في عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة المُعلن عنها حسب الوجهة في عام 2021 بعدد 535 مشروعاً، حيث شهدت ارتفاعاً بنسبة 39% مقارنة بعدد المشاريع في نهاية عام 2020، والتي بلغت 384 مشروعاً، واستشهد التقرير بمشروع الطاقة الشمسية الذي أعلن عنه في دبي في عام 2021 مقابل 633 مليون دولار، من قبل شركتي DHL Global Forwarding الألمانية وTOTAL الفرنسية.

وأكد التقرير أن دولة الإمارات جاءت بين أعلى ستة اقتصادات ضمن مجموعة الدول النامية في آسيا والتي لا تزال تتركز فيها التدفقات الواردة بدرجة عالية، وتشمل كلاً من الصين وهونغ كونغ وسنغافورة والهند وإندونيسيا.

وفيما يخص الاستثمارات الصادرة، أوضح التقرير أن الرصيد التراكمي للاستثمار الأجنبي الصادر من الدولة بلغ أكثر من 215 مليار دولار بنهاية عام 2021، محققاً نسبة نمو بلغت 11.7% مقارنة برصيد عام 2020 والذي بلغ في حينها ما مجموعه 192.5 مليار دولار.

واستحوذت دولة الإمارات على أكثر من 40% من إجمالي التدفقات الصادرة من منطقة غرب آسيا والبالغة 56 مليار دولار تقريباً وعلى نحو 40% أيضاً من إجمالي التدفقات الصادرة من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وعلى أكثر من 43% من إجمالي التدفقات الصادرة من الدول العربية للعالم والبالغة 51.9 مليار دولار أمريكي.

وأشار التقرير في هذا الصدد إلى مشروع جديد للشركة الإماراتية GlobalFoundries بقيمة 4 مليارات دولار تم الإعلان عنه كأحد المشاريع الجديدة لبناء مصنع لصناعة الرقائق في سنغافورة، إضافة إلى قيام موانئ دبي العالمية بشراء شركة Syncreon NewCo وهي مزود لخدمات الشحن لمسافات طويلة بالشاحنات، مقابل 1.2 مليار دولار.

وتطرق التقرير إلى الإجراءات التي قامت بها الدولة من خلال إطلاق حكومة أبوظبي الرخصة الافتراضية التي تسمح للمستثمرين الأجانب غير المقيمين بالحصول على رخصة اقتصادية لممارسة الأعمال التجارية في أبوظبي دون أي إجراءات إقامة مسبقة ومن أي مكان خارج الإمارات العربية المتحدة. وفي سبيل تكثيف الحكومات في كل من الاقتصادات المتقدمة والنامية جهودها لدعم نمو التمويل المستدام من خلال وضع السياسات والأطر التنظيمية اللازمة، أشار التقرير إلى أن دولة الامارات كانت ضمن مجموعة الدول التي غطت عدداً من المجالات الرئيسية لسياسة التمويل المستدام مثل مجال الإطار والمبادئ التوجيهية الوطنية، ومجال الإفصاح عن الاستدامة.

وعلى الصعيد العالمي، أكد تقرير الأونكتاد تعافي التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر إلى مستويات ما قبل الوباء العام الماضي لتصل إلى 1.6 تريليون دولار، بزيادة 64%، ويتوقع أن يستمر هذا التعافي في العالم خلال العام الحالي، إلا أن انتعاش الاستثمار في المجالات الجديدة في الصناعة لا يزال هشاً، خاصة في الدول النامية، ومن المرجح أن يستمر هذا النمو الهش للاستثمار الإنتاجي الحقيقي في عام 2022.

وبحسب التقرير، ظلت الولايات المتحدة أكبر متلق للاستثمار الأجنبي المباشر بمقدار 367.3 مليار دولار بنسبة ارتفاع 143% عن العام 2020 وقد كانت للزيادة في أرباح الشركات تأثير مباشر على الأرباح المعاد استثمارها، والتي ارتفعت إلى مستوى قياسي بلغ 200 مليار دولار. بالإضافة إلى ذلك، ارتفعت الاستثمارات في الأسهم بنسبة 54%، مما يعكس زيادة حادة في عمليات الدمج والاستحواذ عبر الحدود. كما زادت الإعلانات عن مشاريع التأسيس الجديدة بنسبة 28% لتصل إلى 86 مليار دولار. وقد جاءت الصين في المرتبة الثانية عالمياً بإجمالي تدفقات واردة 181 مليار دولار تقريباً بنسبة ارتفاع 21% عن العام 2020، وهونغ كونغ بالمرتبة الثالثة بحجم تدفقات واردة 141 مليار دولار تقريباً بنسبة ارتفاع 4%.

ولفت التقرير إلى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية في آسيا قد ارتفعت بنسبة 19٪ ليصبح 619 مليار دولار في عام 2021، حيث واصلت التدفقات بالنمو للسنة الثالثة على التوالي التي أكدت مرونة الاقتصاد النامية في آسيا خصوصاً خلال فترة الجائحة وقد كانت الصين هي المستفيد الرئيسي، تليها هونغ كونغ وسنغافورة والهند والإمارات العربية المتحدة وإندونيسيا.

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة للإمارات تسجل نمواً جديداً بنسبة 3.9% في 2021 وتصل إلى 76 مليار درهم

سجلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة في عام 2021 نمواً بنسبة 3.9% مقارنة بعام 2020، وبلغت قيمتها نحو 76 مليار درهم إماراتي (20.7 مليار دولار أمريكي). وارتفع بذلك الرصيد التراكمي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدولة مع نهاية عام 2021 ليصل إلى نحو 630 مليار درهم إماراتي (171.6 مليار دولار) بنمو بلغ 13.7% مقارنة بعام 2020. وعلى مدى السنوات العشر الماضية، زادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدولة بنسبة 116%، فيما حقق الرصيد التراكمي لتلك الاستثمارات خلال الفترة نفسها نمواً بنسبة 113%.

وقال معالي عبد الله بن طوق المري، وزير الاقتصاد، إن هذه النتيجة المتميزة تمثل إنجازاً جديداً تحققه دولة الإمارات في ظل رؤية وتوجيهات قيادتها الرشيدة القائمة على الاستباقية واستشراف المستقبل، لتثبت مجدداً قوة ومرونة اقتصادها الوطني وجاذبية بيئة الأعمال والاستثمار لديها وما توفره لمجتمع الاستثمار العالمي من مميزات وحوافز تنافسية متكاملة ورائدة ترسخ مكانتها كعاصمة اقتصادية وتجارية على مستوى المنطقة والعالم، ووجهة مفضلة وجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر والمشاريع الريادية من مختلف الأسواق الدولية.

وأضاف معاليه: «تعد هذه النتيجة ثمرة طبيعية للخطوات والمبادرات الرائدة التي نفذتها دولة الإمارات خلال المرحلة الماضية لتنمية قطاعاتها الاقتصادية وتحقيق نقلات نوعية في مناخ وسياسات الاستثمار لديها وفق نموذج اقتصادي جديد أكثر مرونة واستدامة، وأكثر انفتاحاً على الأسواق العالمية، وبما يواكب الاتجاهات والتقنيات المستقبلية، ومن أبرزها السماح بالتملك الأجنبي الحر والكامل للمشاريع والاستثمارات بنسبة 100% في جميع القطاعات الاقتصادية، باستثناء عدد محدود من الأنشطة ذات الأثر الاستراتيجي، وإطلاق مشاريع الخمسين التي شملت مبادرات استراتيجية ونوعية لجذب المشاريع الريادية والمواهب، وسنواصل جهودنا في هذا الاتجاه خلال المرحلة المقبلة، حيث تستضيف الدولة قمة إنفستوبيا للاستثمار خلال الشهر الجاري بهدف تعزيز مكانتها كوجهة لاستثمارات المستقبل وبهدف جذب 550 مليار درهم خلال السنوات حتى عام 2030 وصولاً إلى تريليون درهم في عام 2051».

وتنوعت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدولة لتشمل كافة القطاعات والأنشطة الاقتصادية الحيوية، مثل الطاقة التقليدية والمتجددة والنفط والغاز الطبيعي والأنشطة المالية وأنشطة التأمين والقطاع العقاري والصحي والصناعي والزراعة وغيرها، فضلاً عن مجموع من قطاعات الاقتصاد الجديد والاقتصاد الرقمي في الدولة التي نجحت بدورها في استقطاب استثمارات أجنبية واسعة مثل التكنولوجيا والابتكار والذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء والبلوك تشين، والتقنيات الطبية المبتكرة ووسائل النقل فائقة السرعة والواقع الافتراضي والمعزز والروبوتات والسيارات ذاتية القيادة.

أما على صعيد تدفقات الاستثمارات الإماراتية الصادرة إلى العالم فقد بلغت خلال عام 2021 نحو 82.6 مليار درهم (22.5 مليار دولار) بنمو سنوي وصل الى 19.1% بينما نمت بنسبة 789% خلال السنوات العشر الماضية، ما أدى إلى ارتفاع الرصيد التراكمي للاستثمارات الإماراتية المباشرة الصادرة إلى العالم لنحو 830.5 مليار درهم (226.3 مليار دولار) بنهاية 2021 وبنمو وصل الى 11.1% مقارنة بنهاية 2020.

وأثبتت الاستثمارات الإماراتية كفاءة عالية في الأسواق الإقليمية والدولية، وفي مختلف القطاعات الاقتصادية الحيوية حيث تعد استثمارات استراتيجية نوعية تتسم بالاستدامة، واستطاعت الشركات الإماراتية تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني في عدد من الصناعات والخدمات العالمية المتقدمة مثل الطيران والموصلات والتعدين، بالإضافة إلى التقدم الكبير الذي حققته في مجال الطاقة التقليدية والمتجددة، فضلاً عن قطاع العقارات والإنشاءات، وقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وقطاع النفط والغاز الطبيعي، وقطاع الخدمات اللوجستية والموانئ والبنى التحتية، وقطاع السياحة والفنادق والترفيه، والقطاع المصرفي والقطاع الزراعي.

وأكد معالي الدكتور ثاني بن أحمد الزيودي، وزير دولة للتجارة الخارجية، أن المكانة التي تحتلها دولة الإمارات في المؤشرات العالمية لجذب وتصدير الاستثمار الأجنبي المباشر، لم تكن وليدة الصدفة، بل هي نتاج رؤية واضحة تبنتها قيادتنا الرشيدة لتعزيز مكانة الدولة كمحور رئيسي على خريطة الاستثمار العالمي، وهذا ما تعكسه سياسات الدولة لتنمية الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ تحرص الدولة على صياغة استراتيجيات تعزز ريادتها في استقطاب المواهب والاستثمار النوعي الذي يدعم خطط التنمية القائمة على الابتكار والمعرفة والتكنولوجيا والاقتصاد الرقمي، وفقاً لمبادئ ومشاريع الخمسين ومحددات مئوية الإمارات 2071.

وأضاف معاليه أن النمو الذي حققته الدولة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر يعكس ثقة المجتمع الدولي في بيئتها الاستثمارية، ويؤكد الخطى السديدة لسياسات الانفتاح التجاري والاستثماري التي تنتهجها الدولة، حيث إن الدولة تتمتع بمزيد من الفرص لجذب الاستثمارات لاسيما في ظل تشريعاتها الجديدة وإطلاق مشاريع الخمسين، والتي يتوقع أن يكون لها أثر ملموس على المدى البعيد على تدفقات وجودة الاستثمارات الأجنبية والمحلية ومجمل عملية النمو الاقتصادي بأبعادها المختلفة في الدولة، كما ستعزز نمو حركة الأسواق وخلق فرص عمل جديدة وتطوير المهارات والكوادر البشرية.

والجدير بالذكر بأن دولة الإمارات تقدمت من حيث قدرتها على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بمقدار 9 مراتب خلال عام 2020 عما كانت عليه في عام 2019 وحلت في المرتبة 15 على المستوى العالمي، وفي نفس الوقت تقدمت بمقدار 6 مراتب عالمياً لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج منها وإلى دول العالم لتحرز المرتبة الأولى عربياً و13 عالمياً، وذلك وفقاً لتصنيف الأونكتاد من خلال تقرير الاستثمار العالمي 2021.

كما حلت دولة الإمارات في المرتبة الأولى عربياً وإقليمياً والخامسة عشرة عالمياً في مؤشر كيرني للثقة في الاستثمار الأجنبي المباشر للعام 2021، متقدمة 4 مراتب مقارنة بالعام 2020، ومتفوقة بذلك على عدد من الاقتصادات العالمية الكبرى ضمن الترتيب العام للمؤشر مثل سنغافورة وأستراليا والبرتغال والدنمارك وإيرلندا والبرازيل وفنلندا.

دولة الإمارات تدعم التجارة متعددة الأطراف للمساهمة في إنعاش الاقتصاد العالمي

اختتم وفد دولة الإمارات مشاركته في المؤتمر الوزاري الثاني عشر لمنظمة التجارة العالمية في مدينة جنيف السويسرية والذي استمر لأربعة أيام بحضور وزراء التجارة والاقتصاد من كل أنحاء العالم، ويعد أول اجتماع حضوري للمؤتمر منذ اندلاع الجائحة العالمية قبل أكثر من عامين.

وشارك وفد دولة الإمارات، الذي ترأسه وزير الاقتصاد معالي عبدالله بن طوق المري، في نقاشات واجتماعات عديدة حول التحديات المعقدة التي تواجه نظام التجارة العالمي، بما يشمل التأثير المستمر لجائحة كوفيد-19 على سلاسل التوريد، والصراعات الجيوسياسية وعواقبها على أسواق السلع الأساسية، والتهديد المتزايد للتغير المناخي، وكذلك عملية الإصلاح المطلوبة في النظام التجاري المتعدد الأطراف.

كما انضمت دولة الإمارات إلى المبادرة المشتركة بشأن التنظيم المحلي للخدمات - وهي مبادرة من منظمة التجارة العالمية تقودها كوستاريكا وتنطلق من اللوائح الحالية الواردة في الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (GATS)، حيث تتطلع إلى البناء على تلك القواعد لزيادة شفافية لوائح الخدمات، بالإضافة إلى توضيح وزيادة الاتساق في إجراءات الترخيص وغيرها من الإجراءات. وهو ما من شأنه أن يؤدي إلى مواءمة الإطار القانوني والتنظيمي لمنظمة التجارة العالمية ليواكب أفضل الممارسات التنظيمية.

كما ترأس معالي عبد الله بن طوق وفد الدولة في الاجتماع الوزاري العربي الذي عقد على هامش المؤتمر الوزاري الثاني عشر لمنظمة التجارة العالمية، وأكد معاليه خلال المؤتمر الوزاري العربي أهمية العمل المشترك من اجل إحراز تقدم إيجابي نحو حلّ القضايا الفنية التي أثيرت في البيان العربي، بما في ذلك أهمية التوصل إلى اتفاق عادل بشأن دعم الثروة السمكية، والتوصل إلى حلول فعالة بشأن اتفاقية الزراعة. وأكد الوزراء العرب على أهمية التعاون البناء لتحقيق الآمال التي أعرب عنها البيان بشأن اتخاذ قرارات فعالة بشأن التجارة والصحة، كما أكدوا على ضرورة معالجة قضايا الاقتصاد الرقمي التي لا تزال خارج جدران النظام التجاري متعدد الأطراف.

وخلال كلمته في المؤتمر الوزاري للمنظمة، أكد معالي عبدالله بن طوق المري، على إيمان دولة الإمارات الراسخ بالنظام التجاري متعدد الأطراف كمحرك للنمو والتنمية وخلق فرص العمل، وشدد على أن دولة الإمارات مستعدة للتعاون التام مع المجتمع الدولي لمساعدة المنظمة على تحقيق تغيير إيجابي وهادف. ولتحقيق ذلك، أشار معاليه إلى ضرورة تركيز المنظمة على تطوير واعتماد قواعد للتجارة الرقمية، وتحسين نظام المنظمة لتسوية

المنازعات، وتعزيز مشاركة الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في التجارة العالمية، والحفاظ على المعاملة الخاصة للدول النامية، وضمان وجود الاستدامة في مقدمة وقلب عملية صنع القرار. ودعا معاليه إلى أهمية التوصل، وبتوافق الآراء، لإيجاد الحلول الناجعة بشأن القرارات المتعلقة بتجارة المنتجات الزراعية، لما لها من أثر على سلاسل الإمداد العالمية وكذلك مساهمتها العالية في الأمن الغذائي العالمي وتساهم في كبح جماح التضخم.

وأضاف: «لطالما كانت دولة الإمارات داعمة قوية لنظام التجارة متعدد الأطراف القائم على القوانين مع وجود منظمة التجارة العالمية كركيزة رئيسية له. وأمامنا جميعاً مسؤولية مشتركة بحماية النظام التجاري متعدد الأطراف عبر بث الاستقرار وبناء المرونة. وندعم المنظمة تماماً ونريد العمل مع الدول الأعضاء لبناء اقتصاد عالمي أقوى وأكثر استدامة وشمولية يمكن لجميع الناس الاستفادة منه».

كما أعرب معالي عبدالله بن طوق عن رغبة دولة الإمارات في استضافة المؤتمر الوزاري الثالث عشر في أبوظبي، وذلك لدعم أجندة التجارة متعددة الأطراف وإبراز مقاربة الإمارات التي تركز على الحلول لقضايا سلسلة التوريد القائمة، بما يضم تبني التكنولوجيا المتقدمة والتجارة الرقمية.

ومن جانبه، أكد معالي الدكتور ثاني بن أحمد الزيودي، وزير دولة للتجارة الخارجية أن انعقاد المؤتمر الوزاري الثاني عشر لمنظمة التجارة العالمية يأتي في توقيت مهم للغاية بالنسبة للنظام التجاري العالمي متعدد الأطراف، وخصوصاً مع تزايد الحاجة إلى وجود قيادة قوية تنسق الجهود الرامية لمواجهة التحديات والتحولات التي تشهدها التجارة العالمية حالياً.

وقال إن دولة الإمارات تؤمن إيماناً راسخاً بأنه يجب العمل من أجل مستقبل أكثر مرونة وانفتاحاً وشمولاً للتجارة العالمية على أن يكون هذا المستقبل مبنياً على الثقة والتعاون، ويتطلب ذلك رؤية استشرافية وإجراءات فعالة يجب اتخاذها.

وأضاف معاليه: «مع تحول العالم نحو تبني الرقمنة وتطبيقات الثورة الصناعية الرابعة أصبح من الضروري المضي قدماً في تبادل المعارف والخبرات، وتحفيز تدفق رؤوس الأموال والتكنولوجيا، وإرساء قواعد للتجارة الرقمية، وذلك إذا أراد العالم التأكد من أن النظام التجاري العالمي قابل للتكيف، ويتمتع بالمرونة اللازمة لتخطي التحديات وتحقيق النمو المستدام.»

وجاءت مشاركة دولة الإمارات في المؤتمر في وقت تواصل فيه الدولة تقوية مكانتها كمحرك رئيسي للتجارة العالمية عبر برنامج الاتفاقيات الاقتصادية العالمية الذي تنفذه حالياً، والذي أثمر عن اتفاقيات تجارية طموحة مع الهند وإسرائيل.

وشارك في وفد دولة الإمارات إلى المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية كل من سعادة أحمد عبدالرحمن الجرمن، سفير الدولة في جنيف، سعادة جمعة الكيت الوكيل المساعد لشؤون التجارة الخارجية في وزارة الاقتصاد، وعدد من كبار الممثلين عن القطاعين الحكومي والخاص بدولة الإمارات.

وعُقد المؤتمر يومي 12 و15 يونيو في مقر منظمة التجارة العالمية في مدينة جنيف السويسرية. وشاركت دولة كازاخستان في استضافة المؤتمر وترأسه السيد تيمور سليمانوف، نائب رئيس ديوان رئيس جمهورية كازاخستان.

لجنة التكامل الاقتصادي تناقش تطوير مسودة مشروع قانون اتحادي جديد لمكافحة التستر التجاري

عقدت لجنة التكامل الاقتصادي اجتماعها الثالث لعام 2022، برئاسة معالي عبد الله بن طوق المري وزير الاقتصاد، وبحضور وعضوية معالي الدكتور أحمد بالهول الفلاسي، وزير دولة لريادة الأعمال والمشاريع الصغيرة والمتوسطة، ومعالي الدكتور ثاني بن أحمد الزيودي، وزير دولة للتجارة الخارجية، وأصحاب السعادة ممثلي دوائر التنمية الاقتصادية المحلية في كافة إمارات الدولة.

واستعرضت اللجنة في مستهل اجتماعها قرار مجلس الوزراء بشأن التعديلات على مهام عملها ولا سيما فيما يتعلق بمواءمة الإجراءات واللوائح الاقتصادية الاتحادية والمحلية. وقال معالي عبد الله بن طوق المري وزير الاقتصاد، إننا نستهدف تنمية الاقتصاد الوطني من خلال لجنة التكامل الاقتصادي لتحقيق رؤية الإمارات الاقتصادية للخمسين عاماً القادمة، مشيراً إلى أن اللجنة تعد اليوم منصة رئيسية لضمان تكاملية السياسات والبرامج الاقتصادية التي تنفذها الدولة وفق مبادئ ومستهدفات الخمسين، كذلك تزايد أهمية دورها بموجب القرار الجديد لمجلس الوزراء، عبر اضطلاعها بمواءمة الأنظمة وآليات العمل بين المستويين الاتحادي والمحلي، ومتابعة التنسيق لتعزيز التوافق والتكامل في اللوائح والإجراءات وفق أفضل الممارسات، وبما يواكب التطورات الاقتصادية المحلية والاقليمية والدولية، ويرسخ مكانة الإمارات كوجهة جاذبة للأعمال والأنشطة الاقتصادية.

وأوضح معاليه أن جدول أعمال اللجنة يعالج مجموعة مهمة من القضايا ذات الأولوية على أجندة العمل الاقتصادي الوطني، مثل تمكين حماية المستهلك، ومتابعة تطوير التشريعات المتعلقة بمكافحة التستر التجاري، واتفاقيات الشراكة الاقتصادية الشاملة، واستمرارية الجهود في تطوير منظومة مواجهة غسل الأموال وتنظيم إجراءات المستفيد الحقيقي، والعمل المشترك لتعزيز مكانة الدولة على مؤشرات التنافسية الاقتصادية العالمية.

وتفصيلاً، ناقشت اللجنة سبل التعاون بين الجهات الأعضاء، لتطوير مسودة مشروع قانون اتحادي جديد لمكافحة التستر التجاري في الدولة، بما يراعي التطورات التي شهدتها بيئة الأعمال وتحديثات النموذج الاقتصادي الجديد للدولة، وفي مقدمتها تعديلات قانون الشركات التجارية وفتح التملك الأجنبي للمشاريع والاستثمارات بنسبة 100% في كافة القطاعات الاقتصادية باستثناء عدد محدود من الأنشطة ذات الأثر الاستراتيجي، وقوانين وآليات مواجهة غسل الأموال وتنظيم المستفيد الحقيقي في الدولة.

كما اطلع معالي بن طوق على جهود اللجنة في تنفيذ الإجراءات والسياسات الكفيلة بتمكين الممارسات التجارية السليمة وحماية المستهلك في أسواق دولة الإمارات، بما يرسخ علاقة متوازنة بين المزودين والمستهلكين في الدولة. واستعرضت اللجنة في هذ الإطار آلية التسعير الجديدة التي أقرتها وزارة الاقتصاد للسلع الاستهلاكية الأساسية، حيث تم تقسيم تلك السلع إلى مجموعتين رئيسيتين: الأولى تخضع لشرط الموافقة المسبقة في حال رغبة المزود في رفع سعرها نتيجة ارتفاع تكاليف الاستيراد، وتشمل أكثر من 11 ألف سلعة، فيما تم استثناء المجموعة الثانية، والتي تشمل مجموعة محدودة من السلع، من شرط الموافقة المسبقة، وتتميز السلع في هذه المجموعة بالوفرة والتنافسية السعرية العالية التي تضمن وجود بدائل متعددة لها في مختلف أسواق الدولة، وبالتالي استقرار أسعارها بطريقة طبيعية وفق آليات السوق. كما اطلعت اللجنة على خطط التفتيش والرقابة على الأسواق خلال المرحلة المقبلة، مؤكدة أهمية تكثيف هذه الجهود خلال المرحلة المقبلة لضمان أفضل الممارسات وفق القانون الاتحادي رقم 15 لسنة 2020 بشأن حماية المستهلك.

واستعرضت اللجنة سير الأعمال والجهود المبذولة للتصدي لجرائم غسل الأموال من خلال التنسيق الوثيق والمستمر بين الجهات المعنية والتعاون الدولي وكذلك مع القطاع الخاص في هذا الصدد، وتأتي ضمن الجهود التي من شأنها تعزيز بيئة الأعمال وترسيخ جاذبية الاقتصاد الوطني، ودعم مكانة الإمارات الريادية في مؤشرات التنافسية العالمية، وبما ينسجم مع مستهدفات مشاريع الخمسين.

وفي محور آخر، استعرضت اللجنة اتفاقية الشراكة الشاملة مع الهند والتي تم إبرامها في فبراير الماضي وآفاق التعاون في إطار هذه الشراكة، كذلك مراحل تنفيذ تلك الاتفاقيات مع دول: (إندونيسيا، كولومبيا، إسرائيل)، وسبل تسريع وتيرة الشراكات الاستراتيجية مع باقي الأسواق المستهدفة، وذلك ضمن برنامج الاتفاقيات الاقتصادية العالمية في ضوء الحزمة الأولى من مشاريع الخمسين، بهدف توسيع الشراكة التجارية والاستثمارية مع عدد من الأسواق الاستراتيجية العالمية ورفع حجم التبادل التجاري الحالي معها وتعزيز فرص نمو الصادرات الوطنية، بما يصب في تحقيق المستهدف الوطني المتمثل بمضاعفة الناتج المحلي الإجمالي للدولة خلال العقد المقبل.

كما استعرضت اللجنة معدلات النمو الإيجابية التي حققها اقتصاد الدولة خلال عام 2021، حيث سجل الناتج المحلي الإجمالي نمواً بنحو 3.8% متجاوزاً التوقعات الدولية، ومتفوقاً على اقتصادات المنطقة، وبلغ الناتج المحلي الإجمالي لعام 2021 بالأسعار الثابتة 1.492 تريليون درهم، وبالأسعار الجارية 1.489 تريليون درهم. كما سجلت أرقام تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدولة نمواً بنسبة 3.9%، وبلغت قيمتها نحو 76 مليار درهم إماراتي (20.7 مليار دولار أمريكي). وهي مؤشرات تؤكد قوة ومرونة الاقتصاد الوطني وجاذبية بيئة الأعمال والاستثمار بالدولة وما توفره لمجتمع الاستثمار العالمي من مميزات وحوافز تنافسية متكاملة ورائدة. كذلك اطلعت اللجنة على جهود الفريق المعني برفع الإنتاجية في القطاعات الاقتصادية بما يصب في مواصلة تحسين مؤشرات الاقتصاد الكلي. وناقشت اللجنة الخطط التي سيتم العمل عليها خلال المرحلة المقبلة من أجل البناء على المنجزات والمكتسبات الاقتصادية التي تم تحقيقها مؤخراً.

كذلك استعرضت سير الأعمال والنتائج لعدد من فرق العمل التابعة لها، بما في ذلك فريق عدم الامتثال الضريبي وجهوده في تنظيم أنشطة التجارة الإلكترونية عبر منصات التواصل الاجتماعي وتطوير آليات تسجيلهم وترخيصهم لدى الجهات المحلية المختصة، وكذلك جهود فريق العمل المعني بتوعية الشركات والمدراء التنفيذيين في القطاع الخاص في الدولة بالتشريعات الاقتصادية الاتحادية وتطورات النموذج الاقتصادي الجديد للدولة بما يسهم في تعزيز الثقة بالبيئة الاقتصادية الوطنية ورفع تصنيفاتها على مؤشرات التنافسية العالمية.

البرنامج تحت مظلة «موطن ريادة الأعمال» ويستهدف أصحاب الشركات الصغيرة والمتوسطة في دولة الإمارات

وزارة الاقتصاد تطلق برنامج Skill up Embark بالشراكة مع جوجل بهدف ازدهار ونمو أعمال الشركات عبر الإنترنت

أطلقت وزارة الاقتصاد برنامج (Skill up Embark) بالشراكة مع جوجل تحت مظلة مبادرة «موطن ريادة الأعمال» التي أطلقتها الوزارة في نوفمبر 2021، الهادفة إلى دعم ريادة الأعمال والمشاريع الناشئة والشركات الصغيرة والمتوسطة في الدولة، عبر إقامة سلسلة من الشراكات تعد الأكبر من نوعها بين الحكومة والقطاع الخاص الوطني والمؤسسات والشركات العالمية المرموقة المعنية بريادة الأعمال.

وقال الدكتور حسن الصايغ، مدير إدارة تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة: «إن دولة الإمارات العربية المتحدة تنظر إلى قطاع ريادة الأعمال باعتباره أحد الرهانات الحقيقية التي تعول عليها في بناء اقتصاد وطني مبتكر ومستدام قائم على التنافسية والتنوع، ويتوافق مع مستهدفات مشاريع الخمسين ومحددات مئوية الإمارات 2071، ويعزز من مكانة الاقتصاد الوطني كأحد أفضل الاقتصادات على مستوى العالم».

وأضاف: «يأتي هذا البرنامج استكمالاً لجهود الدولة ووزارة الاقتصاد الرامية إلى تعظيم دور قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز مساهمتها في دعم الاقتصاد الوطني، بالشراكة مع مختلف الجهات الحكومية الاتحادية والمحلية المعنية وبالتعاون مع القطاع الخاص المحلي والعالمي والمؤسسات الأكاديمية والبحثية، ونستهدف من خلال شراكتنا مع شركة «جوجل» العالمية تطوير منظومة ريادة الأعمال في الدولة، وتوفير فرص التعلم والتطور لرواد الأعمال من خلال اطلاعهم على أحدث الأدوات التقنية التي ستدعم نمو وانتشار أعمالهم عبر الإنترنت، بما يعزز من مكانة دولة الإمارات العربية المتحدة كوجهة عالمية لريادة الأعمال المبتكرة التي ترتكز على الحلول التكنولوجية الحديثة».

ويقدم برنامج ((SkillUp Embark تدريباً مجانياً مكثفاً لأصحاب الشركات الصغيرة والمتوسطة، بدعم من

«جوجل» ويهدف إلى تأهيلهم لاكتساب معرفة أعمق بأدوات التسويق الرقمي عبر منصات (جوجل، فيسبوك، إنستجرام)، إضافة إلى كيفية إنشاء استراتيجية تسويق رقمي، والتوجيه الشخصي على أداء الأعمال، بما يعزز من نمو أنشطتهم التجارية عبر الإنترنت ويضمن وصول

منتجاتهم إلى أكبر عدد من المستهلكين في أسواق متنوعة بمختلف دول العالم، ويحقق المزيد من الازدهار لأعمالهم، ويأتي ضمن مبادرة «موطن ريادة الأعمال»، والتي تشمل ثلاث منصات أساسية هي: «أكاديمية بناء مهارات ريادة الأعمال، وبرنامج أسّس في الإمارات ومنصة دعم الشركات السريعة النمو».

وأشار الدكتور حسن الصايغ، إلى أن الدورة الأولى من برنامج ((SkillUp Embark، والتي عقدت في فبراير الماضي، شهدت إقبالاً كثيفاً من قبل أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، بتلقيها ٣٣٥ طلباً للمشاركة، وشملت ١٦ جلسة عبر الإنترنت، بواقع جلستين في الأسبوع ولمدة ٣ ساعات، واختتمت بتعيين قائد لمتابعة مدى تقدم المشاركين وتطبيقهم للتقنيات التي تعلموها خلال الدورة، لافتاً إلى أنه نظراً للنجاح الكبير الذي شهدته الدورة الأولى

من برنامج (SkillUp Embark)، أطلقت وزارة الاقتصاد بالتعاون مع جوجل الدورة الثانية من البرنامج في 15 مارس 2022، حيث تلقت أكثر من 616 طلباً، وهو الأمر الذي دفعهم إلى فتح باب التسجيل لمجموعة ثانية للاستفادة من المحتوى الثري الذي تقدمه.

وأشاد المشاركون في البرنامج، بجودة المعلومات المقدمة وأهميتها في دعم نمو مشاريعهم عبر الإنترنت، كذلك التنظيم الجيد من قبل القائمين عليها، حيث قالت تسنيم رانغونوالا، مؤسسة شركة (The Digital) Buzz، إن المراحل التعليمية للدورة مخططة بشكل جيد، حيث يتم تدريس الأساسيات خطوة بخطوة وتتم مشاركة الموارد والأدوات المختلفة التي يسهل فهمها وتنفيذها، مشيرة إلى أن التوجيه الشخصي لأداء الأعمال بمثابة ميزة إضافية في البرنامج، داعية رواد الأعمال إلى الالتحاق بالبرنامج». فيما أكد فارس طيار، مؤسس شركة (Shopinista. store) أنه وجد ضالته من خلال برنامج (SkillUp Embark) الذي أتاح له فهماً كاملاً لمسارات التسويق الإلكتروني عبر منصات التواصل الاجتماعي ومعرفة شاملة لأدواته، وتطبيق استراتيجياته بشكل فعال على مشروعه لتحقيق مزيد من النمو والانتشار في أسواق مختلفة.

ودعت وزارة الاقتصاد أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، إلى الاستفادة من البرنامج من خلال التقديم عبر موقعها الإلكتروني: https:// skillupembark.ae على أن يكون لدى المتقدمين من أصحاب الشركات منتجات مادية، وأن يكون لديها موقع للتجارة الإلكترونية، وميزانية للاستثمار في الترويج والتسويق الرقمي.

الجدير بالذكر، أن دولة الإمارات تستهدف من خلال مبادرة «موطن ريادة الأعمال» إعداد جيل من الشباب المتشبع بالفكر الريادي، من خلال تأهيلهم عبر برامج تدريب تفاعلية مدعومة بأحدث التقنيات والوسائل التكنولوجية التي ستمكن أعمالهم من النمو والازدهار في الأسواق التقليدية والإلكترونية، وبما يساهم في دعم رؤية الإمارات الطموحة في تعزيز مكانتها الموطن الأول لريادة الأعمال في العالم، إضافة إلى زيادة مساهمة قطاع ريادة الأعمال في دعم الناتج المحلي الإجمالي للدولة خلال السنوات المقبلة، حيث يقدر حجم قطاع ريادة الأعمال والمشاريع الصغيرة والمتوسطة بنحو 98.5% من إجمالي الشركات في الدولة، وتبلغ نسبة مساهمته من الناتج المحلي الإجمالي للدولة نحو 52%، فيما تبلغ نسبة مساهمته في التوظيف في القطاع الخاص على مستوى الدولة نحو 57%. كذلك أن تكون دولة الإمارات موطناً لـ 20 شركة مليارية خلال السنوات العشر المقبلة، ورفع قيمة استثمارات رأس المال المخاطر في الدولة من ملياري درهم إلى 100 مليار درهم بحلول 2031.

النتيجة تعكس زيادة الإقبال على حماية النتاج الإبداعي للأفراد والمؤسسات في الدولة في إطار تطبيق القانون الجديد

24% نمواً في شهادات حماية المصنفات الفكرية التي منحتها وزارة الاقتصاد خلال الربع الأول من 2022

أعلنت وزارة الاقتصاد، عن تحقيق نمو بنسبة 24% في عدد شهادات حماية المصنفات الفكرية التي منحتها للمؤسسات والأفراد خلال الربع الأول من عام 2022 مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، الأمر الذي يعكس زيادة واضحة في الإقبال على تسجيل وحماية النتاج الإبداعي في دولة الإمارات بالاستفادة من المنظومة التشريعية القوية للملكية الفكرية وحقوق المؤلف والحقوق المجاورة في الدولة، مشيرة إلى أن طلبات الأفراد استحوذت على 60% من إجمالي عدد الطلبات المقدمة لها في هذا الخصوص، فيما استحوذت طلبات المؤسسات الحكومية على 23%، مقابل 12% لشركات القطاع الخاص، و5% للمكاتب القانونية.

وصرح سعادة عبد الله آل صالح، وكيل وزارة الاقتصاد: «تأتي هذه النتائج في أعقاب صدور المرسوم بقانون رقم 38 لسنة 2021 في شأن حقوق المؤلف والحقوق المجاورة في ديسمبر 2021 في إطار أضخم تغييرات تشريعية أطلقتها الدولة تزامناً مع تدشين مسيرة الخمسين الجديدة بهدف تعزيز البيئة الاقتصادية والبنية الاستثمارية والتجارية ومواكبة التطلعات المستقبلية للدولة ورؤيتها للخمسين عاماً القادمة، حيث مثّل القانون نقلة نوعية جديدة في تطوير منظومة حماية المصنفات الفكرية في الدولة وفق أفضل الممارسات العالمية، بما يعزز ريادة الدولة في تطوير اقتصاد المعرفة والاقتصاد الإبداعي ويرسخ مكانتها المتقدمة في مؤشرات الابتكار والملكية الفكرية».

وأكد سعادة عبد الله آل صالح، أن قانون حقوق المؤلف والحقوق المجاورة الجديد يساهم في تحفيز الاستثمار في الصناعات الإبداعية والإنتاج الفكري والفني والإبداعي، ويعمل على توفير حماية للمصنفات الفكرية الخاصة بالمؤلف في مجالات عدة مثل الإدارة الجماعية في النسخ والموسيقى، إضافة إلى ضمان بيئة وطنية خالية من التعدي على حقوق التأليف والتصنيف بمختلف أشكالها، ويعكس حرص الدولة وجهودها الحثيثة في المحافظة على النتاج الفكري والإبداعي، وهو ما يجعل دولة الإمارات العربية المتحدة وجهة رائدة للمبدعين والمبتكرين والمواهب من جميع أنحاء العالم. ويهدف القانون أيضاً إلى حماية المصنفات الفكرية في قطاعات الاقتصاد الجديد والعالم الرقمي، مثل البرمجة والتطبيقات الذكية، والقطاعات الإبداعية الأخرى في الآداب والعلوم والفنون المختلفة.

وشدد سعادته على أن وزارة الاقتصاد تواصل جهودها التوعوية للتعريف بخدمات المصنفات الفكرية وحقوق المؤلف والحقوق المجاورة التي تقدمها لمختلف الفئات المهتمة في الدولة، حيث عقدت خلال الربع الأول من العام الحالي 13 ورشة عمل شملت العديد من الجهات الحكومية الاتحادية والمحلية والمؤسسات الأكاديمية والأفراد لتعريفهم بخدماتها في مجال حقوق المؤلف والحقوق المجاورة، وما يقدمه القانون الجديد من آليات جديدة فعالة في توفير الحماية للمؤلف والمصنفات الفكرية والإبداعية في مختلف القطاعات.

وأوضح وكيل وزارة الاقتصاد، أن مفهوم المصنف الفكري وفقاً للقانون الجديد باعتباره «كل تأليف مبتكر في مجال الآداب أو الفنون أو العلوم أياً كان نوعه، أو طريقة التعبير عنه أو أهميته أو الغرض منه»، لافتاً إلى أن من أبرز أمثلتها المصنفات المكتوبة مثل الكتب والكتيبات والمقالات، وبرامج الحاسب والتطبيقات الذكية ونصوص البرمجة وقواعد البيانات، والمحاضرات، ومصنفات التمثيل والتأليف الموسيقي، ومصنفات العمارة والرسوم الهندسية والخطوط والنحت والنقش وغيرها من النتاجات الإبداعية في مجالات الفنون الجميلة والتصوير والخرائط والرسوم التخطيطية والمصنفات الثلاثية الأبعاد المرتبطة بها.

وأضاف سعادته أن الجمهور المستفيد يشمل فئات واسعة في مقدمتهم أصحاب النتاج الإبداعي في مختلف المجالات الأدبية والفنية والثقافية والعلمية، بما في ذلك الكتاب والمؤلفون والأدباء والموسيقيون والمبرمجون وغيرهم، والمستثمرون ورواد الأعمال وأصحاب المشاريع والشركات العاملة في مختلف الأنشطة الإبداعية والثقافية والترفيهية وأنشطة الاقتصاد الإبداعي، ومقدمو الخدمات القانونية المرتبطة بالتأليف الإبداعي.

ولفت سعادة عبد الله آل صالح، إلى أن القانون وضع بنوداً خاصة لضمان وصول أصحاب الهمم إلى مصادر الإبداع ومشاركتهم في الحياة الثقافية والإبداعية والاستفادة من مخرجات التقدم العلمي، من خلال استثناءات على قواعد حق المؤلف تمنحها وزارة الاقتصاد للجهات الحكومية والمؤسسات غير الربحية التي تقدم خدماتها لهذه الفئة الاجتماعية، تسمح بنسخ المصنفات المنشورة وتوزيعها بطرق ميسرة لأصحاب الهمم وتمكنها من النفاذ إلى المعلومات، بما يتوافق مع انضمام الدولة إلى معاهد مراكش، وذلك وفق ضوابط لضمان أن تلك الوسائل موجهة لأصحاب الهمم وعدم استغلال هذا الاستثناء للتحايل والتعدي على حقوق المؤلف والناشر.

ودعا سعادته المبدعين والمبتكرين من داخل الدولة ومن خارجها، إلى تسجيل نتاجهم الإبداعي لدى وزارة الاقتصاد، والاستفادة من خدماتها المتوفرة على موقعها الإلكتروني على الرابط https://services.economy.ae/m/Pages/10=CategoryServices.aspx?CategoryID، وتشمل 5 خدمات لتسجيل وحماية المصنفات الفكرية للأفراد والمؤسسات، مؤكداً حرص الوزارة على تقديم كافة السبل التي من شأنها تعزيز النتاجات الفكرية للجمهور وحمايتها وتوفير البيئة القانونية الملائمة لضمان تطويرها وتعزيز مكانتها باستمرار، موضحة أن الحماية تشمل مجموعة واسعة من الحقوق التي يكفلها القانون، منها حقوق أدبية كالحق في نشر المصنف لأول مرة، الحق في نسبة المصنف إليه، والحق في الاعتراض على أي تعديل يشوه المصنف، والحق في السحب من التداول في حال وجود أسباب تبرر ذلك، ومنها حقوق مالية مثل الحق في النسخ والبيع والتوزيع، والحق في الأداء العلني، والترجمة، والتأجير، وغيرها.

وأشار سعادته إلى أن مدة الحماية التي يمنحها القانون للأشخاص تستمر طوال حياتهم و50 عاماً بعد وفاتهم، و20 عاماً لهيئات الإذاعة من تاريخ أول بث للبرامج، فيما تبدأ عقوبات التعدي على حقوق المؤلف والحقوق المجاورة من عشرين ألف درهم وتصل إلى خمسة ملايين درهم حسب طبيعة ونوع التعدي.

البرنامج الوطني للمشاريع الصغيرة والمتوسطة يعرف رواد الأعمال الإماراتيين بآليات الاستفادة من نظام المشتريات الحكومية والفرص المتاحة من خلاله

عقد البرنامج الوطني للمشاريع والمنشآت الصغيرة والمتوسطة التابع لوزارة الاقتصاد عدداً من الورش التدريبية لأعضائه من رواد الأعمال وأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة من مواطني الدولة حول نظام المشتريات الحكومية، وذلك بالتعاون مع مجموعة من الجهات الشريكة للبرنامج في هذا النظام، بهدف تعريف رواد الأعمال الإماراتيين بآليات الاستفادة من المناقصات والمشتريات التي تطرحها الجهات من خلال نظام المشتريات الحكومية، إضافة إلى عرض الفرص المتاحة لهم عبر منصة البرنامج

وقال سعادة فيصل الحمادي، الوكيل المساعد لقطاع تنمية ريادة الأعمال والمشاريع الصغيرة والمتوسطة بالإنابة، إن دولة الإمارات العربية المتحدة، وبحسب رؤية وتوجيهات قيادتها الرشيدة، لديها توجه استراتيجي من أجل تنمية ريادة الأعمال الوطنية باعتبارها محركاً لاقتصاد المستقبل في الدولة وأحد المحاور الاستراتيجية للنموذج الاقتصادي الجديد في الدولة، القائم على المرونة والتنوع والاستدامة، انسجاماً مع مبادئ ومشاريع الخمسين، مشيراً إلى أن وزارة الاقتصاد تواصل جهودها ومبادراتها في هذا الاتجاه بالشراكة مع مختلف الجهات الحكومية الاتحادية والمحلية المعنية وبالتعاون مع القطاع الخاص المحلي والعالمي والمؤسسات الأكاديمية والبحثية.

وأضاف سعادته: «نظام المشتريات الحكومية رافد رئيسي لدعم رواد الأعمال الإماراتيين، ونستهدف من خلال الورش التدريبية، رفع حصصهم السوقية وتعزيز مساهمتهم في النمو الاقتصادي من خلال تسهيل وصولهم لصفقات المشتريات الحكومية المطروحة عبر منصة البرنامج، مما يدعم إيراداتهم وفرصهم في النمو والتطور، إضافة إلى تعزيز دور قطاع ريادة الأعمال في دعم الاقتصاد الوطني».

وأشار إلى أن البرنامج الوطني يتيح لرائد الأعمال الإماراتي الاستفادة من الفرص المطروحة في أنشطة الضيافة وإدارة وصيانة المباني، وخدمات التصميم والإعلام والاستشارات، وتطبيقات الثروة الصناعية الرابعة والذكاء الاصطناعي، موضحاً أنه سيتم توسيع قاعدة شركاء برنامج المشتريات الحكومية، وإضافة جهات جديدة لمنصة البرنامج من القطاعين الحكومي والخاص خلال الفترة المقبلة.

وشهدت الورش التدريبية حضور 130 شخصاً، حيث تركزت أعمالها على تعزيز فرص رواد الأعمال الإماراتيين في الحصول على المناقصات المطروحة على منصة البرنامج الوطني الخاصة بالمشتريات الحكومية؛ وذلك من خلال استعراض الفرص الجديدة المتاحة على المنصة والتي تلبي احتياجات الجهات، وكيفية الحصول عليها، إلى جانب التأكيد على أهمية تسجيل رواد الأعمال في منصة البرنامج الوطني للمشاريع والمنشآت الصغيرة والمتوسطة والحصول على العضوية، ليتمكنوا من الوصول إلى المشتريات والمناقصات المعروضة لدى كل جهة، إضافة إلى عرض الدليل الإرشادي الذي يوضح خطوات التسجيل، وتوعية رواد الأعمال بالأخطاء والتحديات التي قد تواجههم أثناء التقديم للمناقصات بما يضمن سلامة إجراءات التقديم. ومن المقرر أن يتم قياس مدى استفادة رواد الأعمال من تلك الورش والعمل على تحسينها مع الشركاء بشكل مستمر.

ويوفر الموقع الإلكتروني للبرنامج الوطني للمشاريع والمنشآت الصغيرة والمتوسطة على العنوان: www.uaesme.ae معلومات متكاملة حول خدمات ومبادرات البرنامج الموجهة لرواد الأعمال، ويرحب البرنامج بأي استفسارات عبر البريد الإلكتروني uaesme@economy.ae أو على رقم الهاتف الموحد لوزارة الاقتصاد 8001222.

يُذكر أن وزارة الاقتصاد أطلقت في مارس الماضي الرؤية الجديدة للبرنامج الوطني للمشاريع والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، والتي تقدم من خلالها لرواد الأعمال المواطنين عدداً من المبادرات والخدمات المتكاملة والمتميزة لرفد أعمالهم بمزيد من ممكنات النمو وأدوات الوصول إلى السوق، وذلك من خلال 3 برامج رئيسية هي برنامج المشتريات الحكومية المطور، وبرنامج دعم الأعمال، وبرنامج الحلول التمويلية، حيث عقد البرنامج الوطني 25 شراكة مع مؤسسات رائدة في القطاعين الحكومي والخاص لتطوير المبادرات والخدمات المندرجة تحت البرامج الثلاثة وفق أفضل الممارسات.

تعاون اقتصادي بين الإمارات والكويت لبناء ممر تجاري افتراضي يسهل الإجراءات ويدعم التجارة

أعلنت مجموعة موانئ أبوظبي عن توقيع مذكرة تفاهم مع الإدارة العامة للجمارك في الكويت بهدف إنشاء ممر تجاري افتراضي بين دولة الإمارات العربية المتحدة ودولة الكويت، تحت إشراف دائرة التنمية الاقتصادية- أبوظبي.

وجرت مراسم توقيع مذكرة التفاهم برعاية معالي عبد الوهاب محمد الرشيد، وزير المالية وزير دولة الكويت للشؤون الاقتصادية والاستثمار، وبحضور سعادة الدكتور مطر حامد النيادي، سفير دولة الإمارات العربية المتحدة في الكويت، وتم توقيع المذكرة من قبل الكابتن محمد جمعة الشامسي، العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لمجموعة موانئ أبوظبي؛ والسيد سليمان عبد العزيز الفهد، مدير عام الإدارة العامة للجمارك في الكويت، وذلك عقب زيارة اللجنة اللوجستية التابعة لدائرة التنمية الاقتصادية -أبوظبي إلى دولة الكويت.

وتنص المذكرة على قيام بوابة المقطع الذراع الرقمي لمجموعة موانئ أبوظبي، ومن خلال المنصة المتقدمة للتجارة والخدمات اللوجستية (أطلب)، بتطوير الممر التجاري الافتراضي تحت إشراف دائرة التنمية الاقتصادية-أبوظبي، وتأتي استكمالاً لعلاقات التعاون الوثيقة بين البلدين، وسيتم بموجبها إرساء سياسات وإجراءات وأنظمة جديدة ومتكاملة من شأنها دعم الممر التجاري الافتراضي الذي يسهم في تبسيط وتسهيل التجارة عبر الحدود.

ويتيح تأسيس هذا الممر التجاري الافتراضي الجديد، وتطبيق الحلول المرتبطة به، إمكانيات متميزة لجهات القيد في البلدين تضمن لها الحصول على كافة المعلومات المتعلقة بالشحنات الدولية والبضائع قبل وصولها، ما يسهل عمليات التخليص المسبق للشحنات وتحقيق وفورات كبيرة في الوقت والتكلفة اللازمين لإتمامها. كما توفر مذكرة التفاهم العديد من المزايا التي تسرع عمليات شحن البضائع القابلة للتلف وتقليص المدة الزمنية اللازمة للانتظار عبر المنافذ الحدودية في الجهتين.

ويقدم التكامل الرقمي الكثير من الفوائد والمزايا في مجالات الأمن والسلامة، ما يضمن للسلطات المختصة رؤية واضحة تمكنها من إجراء رقابة رقمية شاملة للبضائع التي يتم نقلها بين الدولتين، إلى جانب قدرتها على تقليص الوقت اللازم لفحص البضائع، وتبسيط الإجراءات الخاصة بحاملي التصاريح.

وفي هذه المناسبة، قال سعادة الدكتور مطر حامد النيادي، سفير دولة الإمارات العربية المتحدة في الكويت: «لاشك أن التعاون بين مجموعة موانئ أبوظبي والإدارة العامة للجمارك في الكويت في إنشاء أول ممر افتراضي من شأنه أن يساهم أكثر في تعزيز التبادل التجاري بين البلدين الشقيقين، ويخدم أهداف البلدين في التحول الرقمي وتسهيل إجراءات الشحن على نحو من شأنه أن يخفض أكثر تكاليف النقل والشحن، ويساعد على توسيع آفاق التعاون الاقتصادي بين البلدين الشقيقين، ويسهل حركة سلاسل التوريد، ويشجع رجال الأعمال على المزيد من الاستثمار، باستخدام أفضل الحلول الرقمية والخدمات اللوجستية التي يوفرها الممر التجاري الافتراضي بين الإمارات والكويت». واختتم سعادة السفير حديثه بالقول: «إنّ فرص التعاون بين الإمارات والكويت كبيرة وأسواق البلدين واعده».

وأشار سعادة راشد عبد الكريم البلوشي، وكيل دائرة التنمية الاقتصادية في أبوظبي ورئيس لجنة تطوير القطاع اللوجستي، دائرة التنمية الاقتصادية - أبوظبي إلى أهمية هذه المذكرة مؤكداً أنها تشكل خطوة مهمة نحو ترسيخ التعاون المشترك بين الجانبين. وقال: «يسهم تأسيس هذا الممر التجاري الافتراضي في إحداث أثر إيجابي على تنمية الاقتصاد الوطني في البلدين ويدعم الجهود التي تبذلها القيادة الرشيدة في كل من دولة الإمارات العربية المتحدة ودولة الكويت، الرامية إلى تعزيز الروابط التجارية والعلاقات الأخوية بين البلدين الشقيقين، كما تؤدي دوراً فاعلاً في ترسيخ مكانة إمارة أبوظبي مركزاً رائداً عالمياً للتجارة والخدمات اللوجستية».

من جهته قال السيد سليمان عبد العزيز الفهد، مدير عام الإدارة العامة للجمارك في الكويت: «نحن سعداء بتوقيع مذكرة التفاهم مع مجموعة موانئ أبوظبي، والتي تأتي ضمن إطار خطتنا الاستراتيجية لتطوير قدرات منظومة العمل الجمركي في الكويت بهدف تسهيل الأعمال، والحدّ من المراجعات اليدوية لإنجاز الإجراءات الإدارية والجمركية، والتيسير على المجتمع التجاري في كلا البلدين من خلال اتفاقية تستفيد من مزايا الجواز اللوجستي العالمي».

وأضاف: «ويأتي توقيع هذه الاتفاقية تتويجاً لجهود التعاون والعمل المشترك والزيارات المتبادلة بين اللجان اللوجستية في البلدين، آملين أن يقدم تسهيلات عالية المستوى لكل من إدارات الجمارك وشركاء العمل».

وبهذه المناسبة، قالت الدكتورة نورة الظاهري، رئيس القطاع الرقمي – مجموعة موانئ أبوظبي، والرئيس التنفيذي لبوابة المقطع: «انطلاقاً من العلاقات والروابط التجارية المشتركة بين دولة الإمارات العربية المتحدة ودولة الكويت، نسعى من خلال هذا الممر التجاري الافتراضي إلى تطوير السياسات والإجراءات وتكامل الأنظمة الرقمية بما يؤدي إلى تسريع التجارة الثنائية بين البلدين وتسهيل حركة البضائع».

وأضافت: «تلتزم بوابة المقطع منذ تأسيسها ببذل كافة الجهود التي تدعم عمليات تبني أحدث الحلول الرقمية ضمن قطاعات التجارة والصناعة والخدمات اللوجستية في المنطقة عبر توفير أفضل الحلول اللازمة لإحداث التغيير المطلوب في هذه القطاعات. إنّ رقمنة عمليات التخليص الجمركي وشحن البضائع من خلال هذا الممر التجاري الافتراضي، ستمكننا من المساهمة في دعم أنشطة الاستيراد والتصدير بين البلدين والارتقاء بكفاءة الأعمال إلى مستويات جديدة».

وشهدت العلاقات التجارية الثنائية المتجذرة بين الإمارات والكويت خلال الأعوام القليلة الماضية نمواً ملحوظاً من حيث الحجم ونوع البضائع التجارية، حيث استوردت الإمارات من الكويت في عام 2021 أكثر من 2 مليون طن من المنتجات النفطية والزيوت المعدنية وصلت قيمتها إلى حوالي 3.79 مليار درهم إماراتي، بالإضافة إلى 143,408 طن من منتجات فحم الكوك والقطران البترولي بقيمة وصلت إلى 213 مليون درهم إماراتي.

وفي العام نفسه استوردت دولة الكويت من الإمارات أكثر من 18.94 مليون طن من الحصى والأحجار المستخدمة في صناعة الخرسانة ومشاريع البنى التحتية بقيمة بلغت قيمتها 650 مليون درهم إماراتي، بالإضافة إلى أكثر من 18 طن من الحلي والمجوهرات وأجزائها من معادن ثمينة بلغت قيمتها 2.8 مليار درهم إماراتي، و16 طن من الذهب الخام أو نصف المشغول بقيمة تجاوزت 3.16 مليار درهم إماراتي. كما شهد التبادل التجاري بين البلدين زيادة لافتة في عدد من المواد بما فيها الإلكترونيات والأدوية والمنتجات الغذائية واللدائن البلاستيكية.

تحصل على الحماية القانونية في 125 بلداً

تسجيل "إنفستوبيا" كأول علامة تجارية على نطاق دولي بموجب انضمام الإمارات إلى بروتوكول مدريد تحت مظلة الويبو

استقبلت وزارة الاقتصاد طلباً لتسجيل علامة قمة «إنفستوبيا» للاستثمار على نطاق دولي بموجب انضمام دولة الإمارات إلى «بروتوكول اتفاق مدريد بشأن التسجيل الدولي للعلامات»، بحيث تحصل القمة بعد استكمال الإجراءات على الحماية القانونية لعلامتها التجارية في جميع الدول المنضمة إلى البروتوكول تحت مظلة المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو)، وعددها حالياً أكثر من 125 بلداً.

وبذلك، تكون «إنفستوبيا» أول علامة تجارية في الدولة تقدم للحصول على هذه الخدمة التي تعد إحدى أبرز الخدمات التي أضافتها وزارة الاقتصاد مؤخراً إلى قائمة خدماتها المتميزة التي تقدمها لأصحاب العلامات التجارية من المؤسسات والشركات والأفراد.

وقال سعادة عبد الله آل صالح، وكيل وزارة الاقتصاد، إن بيئة الملكية الفكرية في دولة الإمارات تشهد تطورات مستمرة باعتبارها إحدى أهم ممكنات الاقتصاد المعرفي والنموذج الاقتصادي الجديد للدولة القائم على المرونة والابتكار واستبقاء واستقطاب المواهب والكفاءات وجذب المشاريع الريادية، مشيراً إلى أن انضمام الدولة إلى بروتوكول اتفاق مدريد بشأن التسجيل الدولي للعلامات مؤخراً يمثل إحدى أهم الخطوات التي اتخذتها الدولة مؤخراً لإحداث تطور نوعي في منظومة العلامات التجارية بالدولة وترسيخ مكانة الإمارات كمحور للملكية الفكرية على مستوى المنطقة ووجهة مفضلة للعلامات التجارية المرموقة.

وأضاف سعادته: «ستساهم هذه الخطوة في زيادة عدد العلامات التجارية الإماراتية المحمية في الأسواق الخارجية ضمن أقاليم الدول الأعضاء في اتفاق مدريد والذين يمثلون أكثر من 80% من حجم التجارة العالمية، وسيصب هذا في رفع ثقة الشركات والمستثمرين وأصحاب العلامات التجارية في أسواق الدولة والمناخ الاقتصادي الإمارات ككل»، مشيراً إلى أن الوزارة ترحب بتلقي طلبات تسجيل العلامات التجارية للشركات المسجلة والمرخصة في دولة الإمارات لحمايتها دولياً عبر اتفاق مدريد.

وانضمت دولة الإمارات العربية المتحدة إلى بروتوكول اتفاقية مدريد في 28 سبتمبر عام 2021، بغية تمكين مالكي العلامات التجارية في الدولة من حماية علاماتهم التجارية في أكثر من 125 دولة تحت مظلة البروتوكول، وذلك من خلال إيداع طلب دولي واحد، وتسديد مجموعة واحدة من الرسوم، وذلك عبر منصة خدمات وزارة الاقتصاد على الرابط:

185=https://services.economy.ae/m/Pages/ServiceCard.aspx?WFID

الجدير بالذكر، أن قمة إنفستوبيا تعد أحد أبرز المشاريع الاستراتيجية التي أعلنت عنها حكومة دولة الإمارات ضمن الحزمة الأولى من مشاريع الخمسين في سبتمبر الماضي، باعتبارها إحدى المنصات الرائدة في عالم الاستثمار الجديد، وتتمتع القمة بشبكة واسعة من الشركاء المحليين والعالميين من بينهم عدد من أبرز الشركات المرموقة المتخصصة في قطاعات المستقبل، وانعقدت الدورة الأولى للقمة في 28 مارس 2022 بمشاركة أكثر من 90 متحدثاً و1000 شخصية من صناع القرار من دولة الإمارات والمنطقة والعالم، ورؤساء المؤسسات والشركات الاستثمارية والخبراء، لمشاركة الأفكار وتشكيل ملامح الفرص وتعزيز الاستثمارات المستقبلية في جميع أنحاء العالم. وتهدف القمة لتعزيز تدفق الاستثمارات الواردة إلى دولة الإمارات في القطاعات الجديدة والمستقبلية بقيمة تصل إلى 550 مليار درهم إماراتي بحلول عام 2030، وإلى تريليون درهم بحلول 2050. وركزت القمة على التطورات المتلاحقة للتكنولوجيا الجديدة وتأثيراتها على اتجاهات الاستثمار وقرارات المستثمرين، والاستثمار في الفضاء، والتكنولوجيا الزراعية والأمن الغذائي وتكنولوجيا الرعاية الصحية والوقائية، والاتجاه الراهن لإعادة صياغة العولمة.

الإمارات العربية المتحدة
وزارة الاقتصاد

اقتصاد الإمارات UAE Economy

مجلة إلكترونية فصلية تصدر عن وزارة الاقتصاد في دولة الإمارات العربية المتحدة

لتحميل النشرة يرجى مسح Qr code

مشاريع الخمسين
PROJECTS OF THE 50

الإمارات THE EMIRATES
لا شيء مستحيل
IMPOSSIBLE IS POSSIBLE

عام الخمسين
YEAR OF THE FIFTIETH
50
UAE

© جميع الحقوق محفوظة وزارة الاقتصاد | www.economy.gov.ae | @economy.ae